Department of
Education

GOVERNMENT OF
WESTERN AUSTRALIA

Shaping the future

ورقة المناقشة

مراجعة قانون التعليم المدرسي لعام 1999

TRIMnumber

تاريخ النشر

المحتويات

الجزء 1 - المقدمة **4**

إقرار الدولة 4

رسالة الوزير 4

ما هي هذه الورقة؟ 5

ما هي المراجعة؟ 5

ما هو *قانون التعليم المدرسي لعام 1999*؟ 5

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 5

ما الذي لا يوجد في قانون التعليم المدرسي 5

لماذا تحدث هذه المراجعة؟ 6

كيف تتم المراجعة؟ 6

كيف يمكنك المشاركة 7

ما نريد أن نسمعه منك 7

خيارات لتقديم ملاحظاتك 8

الإطار الزمني لتقديم الملاحظات 8

كيف سيتم استخدام ملاحظاتك 8

كيف تقرأ ورقة المناقشة 9

الخيارات 9

مستندات أخرى للاحتفاظ بها بالقرب منك 9

المراجع 9

معلومات مفيدة يجب مراعاتها قبل تقديم طلب 9

حقوق الإنسان 9

التشريعات الوطنية 10

الجزء 2 - قائمة بجميع الأسئلة **11**

الجزء 3 - تفاصيل حول القضايا والأسئلة الرئيسية **12**

1. ضبط الإيقاع 12

الأهداف 12

المبادئ 13

التعاريف 15

2. **الشروع** 16

الالتحاق 16

خيارات المشاركة 18

3. **الحياة المدرسية** 19

الأدوار والمسؤوليات 19
الحق في التعديلات والتعلم في نفس الفصل الدراسي 21
التواصل/ التشاور 22
4. **عندما لا تسير الأمور في المدرسة بشكل جيد** 23
الانضباط وتعليق الدراسة والاستثناءات 23
الممارسات التقييدية 24
اللجنة الاستشارية للإعاقة واللجنة الاستشارية للانضباط 26
النزاعات والشكاوى 27
التأكد من استمرارنا في التحسين 28
الملاحق أ 29
المصطلحات الرئيسية والمختصرات 29

الجزء 1 - المقدمة

إقرار الدولة

تعترف حكومة أستراليا الغربية بكل احترام بالملاك التقليديين للأراضي والبحار والمياه. ونحن نحترم المشاركة الغنية والمستمرة للمعرفة من خلال اللغة والأغنية والطقوس والقصص لعشرات الآلاف من السنين.

رسالة الوزير

تلتزم حكومة أستراليا الغربية بدعم الأطفال والشباب ذوي الإعاقة في تعليمهم. وأعتقد كل طفل وشاب من ذوي الإعاقة لديه الحق في الحصول على تعليم جيد حيث يشعرون بالتقدير ودمجهم ودعمهم للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة.

وقد أبرزت الاستفسارات الأخيرة مثل المفوضية الملكية للتحقيق في العنف وسوء المعاملة والإهمال واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة الحاجة إلى التغيير للتأكد من دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع بشكل كامل.

أعتقد أن التعليم يلعب دور مهم في هذا التغيير. ولكي يكون لدينا مجتمع شامل حيث يتمكن جميع الأشخاص على تحقيق إمكاناتهم - ولدعم نمو الأطفال والشباب - لذا نحتاج إلى نظام تعليمي يعزز الاحترام ويقدر التنوع ويحتضن الاختلاف ويستوعبه.

تمت صياغة *قانون التعليم المدرسي لعام 1999* منذ أكثر من 25 عاماً، وأنا أعلم أنه كانت هناك أحداث حيث خذل فيها نظام التعليم الطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم.

وتدعوك ورقة المناقشة هذه إلى مشاركة أفكارك حول كيفية تغيير *قانون التعليم المدرسي لعام 1999* لتحسين حصول الطلاب ذوي الإعاقة على تعليم جيد ودمجهم في الأمر.

ما هي هذه الورقة؟

لكل طفل وشاب من ذوي الإعاقة الحق في الحصول على تعليم جيد حيث يشعرون بالتقدير ويتم دمجهم ودعمهم للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة.

في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2023 ، أعلن وزير التعليم عن مراجعة *قانون التعليم المدرسي لعام 1999* لتحديد طرق تعزيز حصول الطلاب ذوي الإعاقة على تعليم جيد ودمجهم في العملية التعليمية.

هذه الورقة هي جزء من المراجعة. إنها ورقة مناقشة المراجعة وتهدف إلى استكشاف مجالات قانون التعليم المدرسي لعام 1999التي تجعل من الصعب على الطلاب ذوي الإعاقة أن يتم تضمينهم بالشكل الكامل وتطلب أفكارك حول كيفية تغيير ذلك.

ما هي المراجعة؟

أن مراجعة التشريعات لا تغير التشريعات. والمراجعة هي عملية لاستكشاف الأبحاث والخبرات والأفكار ثم تقديم اقتراحات للتغيير.

وتنتهي المراجعة بتقرير نهائي. ولهذه المراجعة، سنقدم تقريرا نهائيا إلى وزير التعليم. وسيحتوي التقرير على توصيات حول كيفية تغيير قانون التعليم المدرسي.

ومن ثم فإن الأمر متروك للوزير ومجلس الوزراء والبرلمان لتقرير إذا ما كان قانون التعليم المدرسي لعام 1999 قد تم تغييره وكيف يتم تغييره. وتغيير القوانين هو عملية مفصلة. وينطوي على العديد من الخطوات والموافقات وغالبًا ما يستغرق عدة سنوات. وفي نهاية العملية، غالبًا ما تحتاج السياسات إلى التحديث أيضًا حتى تتوافق مع القوانين.

ما هو *قانون التعليم المدرسي لعام 1999* ؟

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999

قانون التعليم المدرسي لعام 1999،هو مجموعة من القوانين لكيفية حصول الأطفال والشباب في أستراليا الغربية على التعليم خلال سنوات التعليم الإلزامي.

ويحدد كيفية إنشاء المدارس وما هو مطلوب للتسجيل والحضور. وهذا يشمل خيارات التعليم من خلال مدرسة حكومية أو مدرسة غير حكومية أو من خلال التعليم المنزلي.

ويحدد قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ، أيضا خيارات للأطفال والشباب لدراسة دورات غير مدرسية في السنوات الأخيرة من التعليم الإلزامي، مثلاً دورات التعليم والتدريب المهني أو التلمذة الصناعية أو التعليم العالي.

ويشمل قانون التعليم المدرسي لعام 1999، أيضًا كيفية عمل الكثير من الاجراءات المختلفة في المدارس الحكومية (المدارس العامة المصنفة أيضًا)، مثل تعليق الدراسة والاستثناءات والقرارات الرئيسية ومعالجة الشكاوى.

أما بالنسبة للمدارس غير الحكومية، والتي تسمى أحيانًا المدارس الخاصة، يحدد قانون التعليم المدرسي لعام 1999 كيفية تسجيل هذه المدارس وعملية وضع المعايير التي يجب اتباعها.

ما الذي لا يوجد في قانون التعليم المدرسي

هناك الكثير من الأمور المتعلقة بالمدارس التي لم ترد في قانون التعليم المدرسي. وهي ليست ذات صلة بهذه المراجعة. وتتضمن الأمور غير المدرجة في قانون التعليم المدرسي لعام 1999، وليست ذات الصلة بهذه المراجعة ما يلي:

- تمويل المدارس أو الطلاب الفرديين
- تدريب المعلمين
- المناهج الدراسية / ما يتم تدريسه في المدارس

- التنمر
- أحجام الصفوف.

على الرغم من أن بعض هذه الأشياء قد تكون مهمة للغاية بالنسبة لك، إلا أنها ليست جزءًا من نطاق هذه المراجعة، لذلك لا يمكننا التصرف بناء على أي تعليقات التي تقدمها لنا عنها.

لماذا تحدث هذه المراجعة؟

تم وضع قانون التعليم المدرسي لعام 1999 منذ أكثر من 25 عاما وهو الآن عدا عليه الزمن. ولم يعد يعكس الفهم الحالي وتوقعات المجتمع للطلاب ذوي الإعاقة.

وتهدف هذه المراجعة إلى معرفة كيف يمكننا تغيير قانون التعليم المدرسي ليشمل بشكل أفضل الأطفال والشباب ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من الوصول إلى تعليم جيد حيث يشعرون بالتقدير، ويتم تضمينهم ، ويتم دعمهم للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة.

كيف تتم المراجعة؟

بدأت المراجعة في يناير/ كانون الثاني 2024 ويتم تنسيقها من قبل وزارة التعليم، وتقودها مجموعتان رئيسيتان: لجنة خبراء ومجلس استشاري.

وتضم لجنة الخبراء 7 أعضاء تم اختيارهم لمهاراتهم ومعرفتهم وخبراتهم الشخصية ، فهم على دراية بالقوانين الخاصة بالتعليم الشامل الذي يمكن الوصول إليه، وحقوق الإنسان، وأفضل الممارسات لجعل التعليم متاحًا وشاملاً.

ويضم المجلس الاستشاري 8 أعضاء يتمتعون بخبرة شخصية بالإعاقة الذهنية وهم خبراء في المناصرة.

ويقود فريق الخبراء والمجلس الاستشاري المراجعة عبر 3 مراحل رئيسية:

1. **البحث** - اكتملت مرحلة البحث. واشتملت على استكشاف:
   - ما شاركه الأطفال والأسر والمعلمون بالفعل في مختلف التقارير والدراسات في جميع أنحاء أستراليا
   - ما يمكن تعلمه من مناطق أخرى في أستراليا وخارجها
2. **التشاور** - مرحلة التشاور وهي قيد التنفيذ وتشمل:
   - وضع الأفكار الرئيسية من البحث في ورقة المناقشة هذه
   - الحصول على تعليقات المجتمع على ورقة المناقشة
3. **النتائج والتوصيات** - ستشمل هذه المرحلة:
   - تحليل كل ما نتعلمه خلال الاستشارة
   - تلخيص النتائج في تقرير نهائي إلى الوزير

وسوف يوصي هذا التقرير النهائي بالطرق التي يمكن للوزير من خلالها تحسين قانون التعليم المدرسي لعام 1999. وسيكون التقرير جاهزًا بحلول نهاية عام 2024 وسيقدم للوزير فقط، لذلك لن يتم مشاركته مع الجمهور.

أعضاء لجنة الخبراء هم:

البروفيسور أندرو وايتهاوس (الرئيس)
الدكتورة سارة برنارد
كين بلاكمان
شارمين فورد
كاتيا مالاكياس
ماريا منصور
آنا ستيل**أعضاء المجلس الاستشاري هم:**
ميشيل سيلفر (الرئيس)

بيتر بلوت
كايل فيربيرن
ليام فلين
كريستي مارسيجليا
جيمس ماكنولتي
شارق شارما

جاستن ستورين

كيف يمكنك المشاركة

ما نريد أن نسمعه منك

نريد أن نسمع من كل شخص يريد أن يكون له رأي. نريد أن نعرف:

- أفكارك حول كيفية تحسين قانون التعليم المدرسي لعام 1999
- كيف تعتقد أن أفكارك ستساعد في دمج الطلاب ذوي الإعاقة

نود الحصول على تعليقاتك على 13 سؤالاً. ويمكنك العثور عليها في الجزء 2 ، في الصفحة 11. ويمكنك الإجابة على العديد من الأسئلة أو القليل منها كما تريد. وقد ترغب في إثارة مسألة مع قانون التعليم المدرسي لعام 1999التي لم يتم تناولها في ورقة المناقشة هذه - ولا بأس بذلك أيضًا.

إذا كنت تشعر بالراحة، يرجى إخبارنا ببعض المعلومات حول نفسك. وسيساعدنا هذا الأمر على فهم الاهتمامات المشتركة ومعرفة ما إذا كنا قد سمعنا من مجموعة متنوعة من الأشخاص أو افتقدنا أصواتا مهمة في المجتمع.

على سبيل المثال ، قد ترغب في إخبارنا إذا كنت:

- شخص ذو إعاقة
- طفل أو والد/ة أو شقيق/ ة لشخص من ذوي الإعاقة
- مساعد تربوي أو مدرس أو مدير
- إذا كانت ملاحظاتك تتعلق بمدرسة حكومية (غالبًا ما تسمى "المدارس العامة") أو مدرسة غير حكومية (غالبًا ما تسمى "المدارس الخاصة") أو التعليم المنزلي.

خيارات لتقديم ملاحظاتك

هناك بعض الخيارات لكيفية تقديم ملاحظاتك. ويمكنك:

- الإجابة على بعض أو كل أو بعض الأسئلة من خلال نموذج عبر الإنترنت موجود هنا https://www.education.wa.edu.au/web/education-act-sector-review
- الإرسال عبر البريد الإلكتروني إلى SEA.Review.Secretariat@education.wa.edu.au
- إرسال نسخة خطية إلى Department of Education

School Education Act Review

Strategy and Policy

151 Royal Street

East Perth WA 6004

نريد أن نسمع منك، لذلك إذا كان لديك أي أسئلة أو ترغب في تقديم طلب بطريقة مختلفة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى SEA.Review.Secretariat@education.wa.edu.au

الإطار الزمني لتقديم الملاحظات

يمكنك تزويدنا بمقترحاتك من 16 أغسطس/ آب 2024 حتى 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2024. ويرجى ال إرسال بريد إلكتروني إلى SEA.Review.Secretariat@education.wa.edu.au إذا كنت بحاجة إلى مزيد من الوقت.

كيف سيتم استخدام ملاحظاتك

تدور مرحلة التشاور حول جمع التعليقات.

ستقوم وزارة التعليم بمراجعة جميع التعليقات ومشاركة النتائج مع لجنة الخبراء والمجلس الاستشاري. وستستخدم لجنة الخبراء والمجلس الاستشاري هذه النتائج لتحديد التوصيات النهائية لإجراء تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999.

من المهم بالنسبة لك معرفة أنه:

- لن نتمكن من الرد على مقترحاتك
- يمكن أن تخضع أي معلومات تقدمها لطلبات حرية المعلومات، والتي يجب أن نمتثل لها بموجب القانون
- ستفيد ملاحظاتك في تقديم تقرير نهائي إلى وزير التعليم. وسيتم تقديم هذا التقرير للوزير فقط، لذلك لن يتم نشره علناً.

كيف تقرأ ورقة المناقشة

الخيارات

هناك بعض الخيارات المختلفة لقراءة ورقة المناقشة هذه.

تتألف ورقة المناقشة من 3 أجزاء:

- الجزء 1: يساعد في توفير بعض المعلومات الأساسية لمراجعة قانون التعليم المدرسي لعام 1999وورقة المناقشة هذه
- الجزء 2: يسرد هذا الجزء الأسئلة الـ 13 التي لدينا
- الجزء 3: يوضح الكثير من التفاصيل حول كل موضوع من الموضوعات المتعلقة بالأسئلة الـ 13.

نوصي بأن يقرأ الجميع الجزء 1.

إذا كنت تريد فقط مطالعة الأسئلة التي لدينا لك، فاقرأ الجزء 2. إذا كنت تريد الحصول على المزيد من التفاصيل حول أي من الموضوعات المتعلقة بالأسئلة، فاقرأ الجزء 3. ويمكنك التحقق من العناوين في الجزء 3 للعثور على المناطق التي تريد الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها.

إذا كنت تفضل عدم قراءة هذه الورقة بأكملها، فقد ترغب في إلقاء نظرة على إصدار القراءة السهلة (Easy Read) أو مشاهدة بعض مقاطع الفيديو حول المراجعة، والتي يمكنك العثور عليها على موقع الويب https://www.education.wa.edu.au/web/education-act-sector-review.

مستندات أخرى للاحتفاظ بها بالقرب منك

يسرد الملحق أ المصطلحات والاختصارات الرئيسية المستخدمة في هذه الورقة. وقد ترغب في الرجوع إليه أثناء قراءة الورقة.

وقد ترغب أيضًا في الحصول على نسخة مفتوحة من قانون التعليم المدرسي لعام 1999 عند قراءة هذه الورقة. ويمكنك الحصول على إصدار Word أو إصدار PDF من قانون التعليم المدرسي لعام 1999 بالنقر هنا.

المراجع

لا يمكن للعديد من الأشخاص الوصول إلى الحواشي السفلية والتعليقات الختامية، لذلك تسرد ورقة المناقشة المراجع في مربعات "أشياء يجب التفكير فيها".

معلومات مفيدة يجب مراعاتها قبل تقديم طلب

حقوق الإنسان

صدقت أستراليا على 2 من معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية الملزمة قانونًا ذات الصلة بتعليم الطلاب ذوي الإعاقة. وهما اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD).

وأثارت المفوضية الملكية الأخيرة المعنية بالعنف وسوء المعاملة والإهمال واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة (يشار إليها من الآن فصاعدًا باسم المفوضية الملكية المعنية بالإعاقة) أنه ينبغي لأستراليا الغربية مراجعة قوانينها وسياساتها التعليمية لمعرفة مدى مراعاتها لحقوق الإنسان وتطبيقها.

التشريعات الوطنية

قانون التعليم المدرسي لعام 1999، ليس المجموعة الوحيدة من القوانين التي تؤثر على كيفية ادارة المدارس في أستراليا الغربية.

يجب على جميع المدارس في أستراليا اتباع القوانين الوطنية التي وضعتها الحكومة الأسترالية. وأحد القوانين المهمة هو *قانون التمييز على أساس الإعاقة لعام 1992* (Cth) . ويسمح هذا القانون المدعي العام لأستراليا بوضع قواعد تسمى معايير الإعاقة الخاصة بالتعليم لعام 2005 (DSE)، التي تحدد معيارًا يجب على كل مدرسة في أستراليا تلبيته.

ويمكن لكل ولاية وإقليم أن يقرر كيفية معالجة هذه المعايير حسب قوانينها الخاصة. وهناك 3 خيارات:

1 .استبعاد الأجزاء التي تغطيها بالفعل معايير الإعاقة للتعليم DSE (Cth) 2005
2 .نسخ ما هو موجود بالضبط في DSE أو الرجوع إلى DSE / DDA
3 .وضع قوانينهم الخاصة التي تتجاوز ما هو موجود في معايير الإعاقة للتعليم DSE 2005 - وهذا يعني وضع معيار أعلى

من المهم معرفة ذلك عند التفكير في التغييرات التي تطرأ على قانون التعليم المدرسي. ولا يمكن لقانون التعليم المدرسي لعام 1999 ، وضع معيار أقل من معايير الإعاقة للتعليم DSE (Cth) 2005، ولكن يمكن أن يتضمن معايير DSE أو يضع معيارًا أعلى (على سبيل المثال ، بناءً على معايير الإعاقة للتعليم DSE 2005) لمدارس أستراليا الغربية.

الجزء 2 - قائمة بجميع الأسئلة

لدينا 13 سؤالاً حيث نريد أن نسمع أفكارك وآراءك. ويمكنك اختيار عدم الإجابة ر أو الإجابة على بعض أو كل هذه الأسئلة.

لقد قمنا بإدراج الأسئلة أدناه.

سيوفر لك الجزء 3 من ورقة المناقشة مزيدًا من المعلومات حول سبب طرحنا لكل سؤال. كما أنه يحدد ما تعلمناه من بحثنا لكل سؤال.

الأسئلة

1 . هل يجب تغيير أهداف قانون التعليم المدرسي لعام 1999 لتحسين وصول الطلاب ذوي الإعاقة ودمجهم؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا الأمر؟

2 . هل يجب إضافة مبادئ إلى قانون التعليم المدرسي لعام 1999 لتحسين الوصول والدمج ؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي المبادئ التي ستضيفها؟

3 . هل ينبغي تغيير تعريف الإعاقة في قانون التعليم المدرسي لعام 1999 لتحسين الوصول والدمج؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف ينبغي أن يكون؟

4 . هل يجب تغيير قانون التعليم المدرسي لعام 1999 بحيث يكون هناك حق واضح للطلاب ذوي الإعاقة في التسجيل في مدرستهم الحكومية المحلية؟

5 . هل يجب أن يوفر قانون التعليم المدرسي لعام 1999 مرونة أكبر في كيفية مشاركة الطلاب في التعليم؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف ينبغي أن يبدو هذا؟

6 . هل يجب إجراء أي تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا؟

7 . هل يجب إجراء أي تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 فيما يتعلق بالتعديلات للطلاب ذوي الإعاقة و / أو التدابير العالمية؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا؟

8 . هل يجب إجراء أي تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 فيما يتعلق بواجبات التواصل والتشاور و/ أو التعاون مع الطلاب ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم. إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا؟

9 . هل يجب إجراء أي تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 فيما يتعلق بالانضباط أو التعليق أو الاستثناءات؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا؟

10 .هل يجب أن تكون هناك أي تغييرات على قانون (أو لوائح) التعليم المدرسي فيما يتعلق بالممارسات التقييدية؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا؟

11 .هل يجب إجراء أي تغييرات على أقسام اللجنة الاستشارية للإعاقة و / أو اللجنة الاستشارية للانضباط في قانون التعليم المدرسي لعام 1999؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا؟

12 هل يجب تغيير قانون التعليم المدرسي لعام 1999 بحيث يتم التعامل مع الشكاوى بطريقة مختلفة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا؟

13 مع مراعاة كل التغييرات التي اقترحتها، كيف يمكن للحكومة مراقبة ما يحدث وإظهار أن الأمور تتحسن؟

الجزء 3 - تفاصيل حول القضايا والأسئلة الرئيسية

يحتوي قانون التعليم المدرسي لعام 1999 على أحكام تؤثر على رحلة الطفل بأكملها في نظام التعليم. وتقسم ورقة المناقشة هذه المرحلة تحت 4 عناوين:

1. **ضبط الايقاع:** الأشياء التي تؤثر على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 بأكمله وتعمل معًا لتشكيل كيفية فهم القانون وتطبيقه، مثل الأهداف والمبادئ والتعاريف
2. **الشروع في العمل:** كيفية التحاق الأطفال والشباب بالمدارس وخيارات الالتحاق بالمدرسة أو غيرها من البيئات التعليمية
3. **الحياة المدرسية:** صلاحيات ومسؤوليات المعلمين ومديري المدارس؛ متى وكيف تتواصل المدارس مع الطلاب وأسرهم؛ وكيف تدعم المدارس الطلاب الذين يحتاجون إلى تعديلات أو دعم لتحقيق أقصى استفادة من المدرسة
4. **عندما لا تسير الأمور في المدرسة بشكل جيد:** كيف تتعامل المدارس مع الانضباط والشكاوى والنزاعات ودور اللجان الاستشارية للإعاقة.

1. ضبط الإيقاع

الأهداف

تعطي الأهداف نظرة عامة واسعة على الغرض من القانون وما يأمل في تحقيقه. وهي تساعد في توجيه كيفية تفسير وتطبيق القانون.

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي
يحدد القسم 3 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999 الأهداف. وهي تتعلق بتوفير التعليم للأطفال خلال سنوات دراستهم الإلزامية بشكل أساسي. كما تقدر أهمية إشراك والدي الطفل.

ماذا تقول المصادر الأخرى
لدى الولايات والأقاليم الأسترالية الأخرى والبلدان الأخرى أهداف في القوانين التعليمية المعادلة لها التي تشير إلى:

- الدمج
- الاستجابة للاحتياجات الفردية للأطفال والشباب
- المرونة
- دعم جميع الأطفال والشباب للوصول إلى إمكاناتهم أو تعظيمها
- تزويد الطلاب بالمهارات والقدرات للمشاركة الكاملة في المجتمع ومجتمعاتهم.

سؤال

1 . هل يجب تغيير أهداف قانون التعليم المدرسي لعام 1999 لتحسين وصول الطلاب ذوي الإعاقة ودمجهم؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يبدو؟

أشياء للتفكير فيها

- انظر إلى القسم 3 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999
- هل تدعم الأهداف الطلاب ذوي الإعاقة ممن يتم إدماجهم وتحقيق أقصى استفادة من تعليمهم؟
- يمكنك أيضا إلقاء نظرة على الأهداف الموجودة في قوانين التعليم في أماكن أخرى (المدرجة أدناه) ومعرفة إذا ما كنت تعتقد أن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 يجب أن يكون له شيء مماثل.

المراجع الرئيسية:

- *قانون التعليم لعام 2015* (الإقليم الشمالي) - انظر القسم 3
- *قانون التعليم والتدريب لعام 2020* (نيوزيلندا) - انظر القسمين 4 و 32
- *قانون التعليم (الأحكام العامة) لعام 2006* (كوينزلاند) - انظر القسم 5
- *قانون التعليم لعام 2016* (تسمانيا) - انظر القسم 3
- المرسوم بالقانون البرتغالي رقم 2018/54

المبادئ

غالبًا ما تحتوي القوانين على المبادئ. وهي القيم الأساسية التي تحدد الغرض والقصد من القانون. ويتم استخدامها لتوجيه كيفية تفسير القانون. وعادةً ما ينص القانون الذي يحتوي على مبادئ على أن أي شخص يؤدي وظيفة بموجب القانون يجب أن يتبع المبادئ.

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي

لا يحتوي قانون التعليم المدرسي لعام 1999على أي مبادئ.

ماذا تقول المصادر الأخرى

تتحدث المادة 24 (والتعليق العام رقم 4) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن حق الإنسان في التعليم وتنص على ما يلي:

- لدى جميع الطلاب، بمن فيهم ذوو الإعاقة الحق في التعليم الشامل
- يساعد التعليم الشامل جميع الطلاب على تعلم المهارات الحياتية والاجتماعية المهمة حتى يتمكنوا من الوصول إلى إمكاناتهم الكاملة والمشاركة في الحياة المجتمعية
- الحق في التعليم هو حق من حقوق الإنسان للطفل، وتأتي مسؤوليات الوالدين وخياراتهما بشأن تعليم الطفل في المرتبة الثانية بعد حقوق الإنسان للطفل بعد التعليم.

في العديد من الولايات والأقاليم الأسترالية الأخرى، وفي بعض البلدان الأخرى، تتضمن قوانين التعليم مبادئ. وتشمل هذه المبادئ الإشارة إلى:

- حصول الجميع على التعليم
- التعرف على الاحتياجات الفردية للأطفال والشباب
- إشراك الأطفال والشباب في القرارات التي تؤثر عليهم
- العمل مع أولياء الأمور والمجتمعات المدرسية
- الإيمان بأن جميع الأطفال والشباب يستحقون التعليم وأنهم قادرون على التعلم
- توفير التعليم على أساس خبرات التعلم الإيجابية
- دعم وتعزيز مبادئ الديمقراطية الأسترالية بما في ذلك الالتزام بقيم الانفتاح والتسامح
- تضمين الطلاب ذوي الإعاقة واستحقاقهم للتعديلات.

يحدد القسم 6 من قانون تسجيل المعلمين في أستراليا الغربية *لعام 2012* مبدأً لهذا القانون. تنص المادة 6 على أن الشخص الذي لديه وظائف بموجب هذا القانون يجب أن يعتبر المصلحة الفضلى للأطفال هي الغاية الأمثل عند تنفيذ دوره بموجب القانون.

موقف آخر قائم على المبادئ في أستراليا الغربية هو الإجراء 1.4 في إطار أستراليا الغربية للجميع: استراتيجية الولاية للإعاقة 2020-2030 ، خطة العمل الثانية. الإجراء *1-4 تتعلق بمبادئ التعليم الشامل* حول تعزيز الدمج في المدارس العامة وتجسيد مبادئ التعليم الشامل في الخدمات والبرامج والمرافق التعليمية.

سؤال

2 . هل يجب إضافة مبادئ إلى قانون التعليم المدرسي لعام 1999 لتحسين الوصول والشمولية؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي المبادئ التي تريد إضافتها؟

أشياء للتفكير فيها

- يمكنك إلقاء نظرة على المبادئ الواردة في قوانين التعليم الأخرى (المدرجة أدناه) ومعرفة إذا ما كنت تعتقد أن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 يجب أن يتضمن شيئًا مماثلاً.

المراجع الرئيسية

- *قانون التعليم لعام 2015* (الإقليم الشمالي) – انظر إلى القسم 4
- *قانون التعليم (أحكام عامة) لعام 2006* (كوينزلاند) – انظر إلى القسم 7
- *قانون التعليم لعام 2016* (تسمانيا) – انظر إلى القسم 4
- *قانون التعليم لعام 1990* (نيو ساوث ويلز) – انظر إلى القسم 4
- *قانون إصلاح التعليم والتدريب لعام 2006* (فيكتوريا) – انظر إلى القسم 1.2.1
- المرسوم بالقانون البرتغالي رقم 2018/54

التعاريف

تحدد التعاريف نطاق المصطلحات الرئيسية في القانون.

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي
ترد المصطلحات والتعاريف الرئيسية لقانون التعليم المدرسي لعام 1999 في القسم 4.

يضع قانون التعليم المدرسي لعام 1999 خلال الوقت الحالي تعريفًا لمصطلح *الإعاقة*. ويستخدم هذا المصطلح لأحكام مختلفة بموجب قانون التعليم المدرسي لعام 1999 والتي من المفترض أن تنطبق على الطلاب ذوي الإعاقة - مثل الأقسام 73 و 84 و 86 و92.

بموجب قانون التعليم المدرسي، يتم تعريف الإعاقة باستخدام نموذج طبي وتقتصر على الحالات الدائمة.

وينظر النموذج الطبي إلى الإعاقة على أنها مشكلة يعاني منها الشخص. كما ينظر إلى الاختلافات الجسدية أو العقلية أو الحسية على أنها عجز أو أشياء تحتاج إلى إعادة تأهيل أو إدارة من خلال الرعاية الطبية أو الرعاية الصحية.

ولقد تحدى الأشخاص ذوو الإعاقة منظور النموذج الطبي هذا لسنوات عديدة. وبدلاً من النموذج الطبي، يفضل العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة استخدام نموذج اجتماعي، لشرح تجاربهم مع الإعاقة بشكل أفضل. وينظر النموذج الاجتماعي إلى العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة لأن المجتمع لا يستوعب خصائصهم الجسدية أو العقلية أو الحسية. ثم يركز على ما يمكننا القيام به لتغيير المواقف والبيئات، لاستيعاب الخصائص البشرية المختلفة بحيث يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز أقل ويمكنهم الانضمام إلى المجتمع مثل أي شخص آخر.

يمكن للنماذج التي نستخدمها لتعريف الإعاقة أن تحدث فرقًا كبيرًا في كيفية فهمنا للأشخاص ذوي الإعاقة، وما يحتاجون إليه وما هو دورنا لمساعدتهم على الانضمام إليهم.

ويختلف تعريف قانون التعليم المدرسي لعام 1999 للإعاقة عن التعريف المستخدم من قبل DDA (ومعايير الإعاقة للتعليم DSE (Cth) 2005). ويتسم تعريف DDA بكونه أكثر شمولاً، حيث يتضمن الإعاقة المؤقتة، ويوجد بعض الأجزاء التي تركز على النموذج الاجتماعي بشكل أكثر، لكنه لا يزال ينظر في الغالب إلى الإعاقة من خلال نموذج طبي. ويمكن أن تكون هذه الاختلافات مربكة لمدارس أستراليا الغربية حيث يجب أن تكون المدارس على دراية بالوقت الذي يجب أن تستخدم فيه تعريف DDA / DSE ومتى يجب عليها استخدام تعريف قانون التعليم المدرسي.

ماذا تقول المصادر الأخرى
نظرًا لوجود حالة من التباين بين الأفراد في فهم مصطلح الإعاقة ، فهناك العديد من التعريفات المختلفة له في أستراليا وحول العالم. وبعض الأماكن في جميع أنحاء العالم لا تعرف مصطلح الإعاقة على الإطلاق، وبدلاً من ذلك تنظر إلى الإعاقة كجزء من التنوع البشري، حيث يكون لكل شخص خصائص مختلفة، وبالتالي احتياجات مختلفة. وتعترف هذه الفكرة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا مجموعة واحدة من الأشخاص فضلاً عن كونها تعزز نهجًا أكثر شمولاً يأخذ في الاعتبار أيضًا السمات الأخرى التي قد يتمتع بها الشخص مثل الثقافة واللغة والجنس والحالة الاجتماعية والاقتصادية والتوجه الجنسي، التي يمكن أن تؤثر على تجارب الشخص واحتياجاته.

لا تتفق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع نهج "النموذج الطبي" وترى الاختلافات الجسدية أو العقلية أو الحسية كجزء من التنوع البشري. وهي تنظر إلى تجربة الإعاقة على أنها شيء يحدث عندما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مواقف وبيئات تمنعهم من المشاركة الكاملة في المجتمع مثل أي شخص آخر. وبموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن الإعاقة والضعف ليسا شيئًا واحدًا.

في عام 2022 ، أوصت لجنة إصلاح القانون في أستراليا الغربية بأن يستخدم *قانون تكافؤ الفرص لعام 1984* (WA) مصطلح "الإعاقة" بدلاً من "الإعاقة" وتعريفه بطريقة تتماثل مع تعريف DDA. وعلى الرغم من أن تعريف DDA أوسع من تعريف قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ، إلا أن كلاهما لا يزال يتبع نهج "النموذج الطبي" ولا يتماشى أي منهما بشكل جيد مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

سؤال

3 . هل ينبغي تغيير تعريف الإعاقة في قانون التعليم المدرسي لعام 1999 لتحسين الوصول والدمج؟ إذا كان الأمر كذلك، فما كيفية عمل ذلك؟

أشياء للتفكير فيها

- انظر إلى تعريف الإعاقة في القسم 4 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999.
- هل تعتقد أنه يجب تغيير تعريف الإعاقة في قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ليتناسب بشكل أفضل مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ أو DDA؟
- هل تعتقد أن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 يحتاج حتى إلى تعريف الإعاقة؟ هل يمكن أن تركز فقط على التنوع والاستجابة لاختلافات الطلاب واحتياجاتهم دون الحاجة إلى تعريف الإعاقة؟

المراجع الرئيسية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – انظر المادة 1
- المرسوم بالقانون البرتغالي رقم 2018/54
- *قانون التعليم لعام 1997* (نيو برونزويك، كندا)
- التقرير النهائي لمفوضية إصلاح القوانين التابعة لمشروع WA 111 - انظر التوصية 2

2 . الشروع

الالتحاق

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ؟

بموجب المادة 78 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999، فإن حق الطفل في التسجيل في مدرسته الحكومية المحلية محدود بشيئين:

1) أن يكون الطفل مقيمًا داخل منطقة الاستيعاب/في المنطقة المحلية المحددة للالتحاق؛ و

2) أن يكون لدى المدرسة برنامجًا تعليميًا مناسبًا.

ويستخدم "البرنامج التعليمي المناسب" أحيانًا لتحديد إذا ما كان يمكن للطفل الذي يعاني من الإعاقة التسجيل في مدرسته الحكومية المحلية. وهذا يعني أن التسجيل يمكن أن يكون محدودًا تماشياً مع إعاقة الطفل.

وولاية أستراليا الغربية (WA) هي الولاية / الإقليم الوحيد في أستراليا الذي يقيد فيه القانون التسجيل في المدرسة الحكومية المحلية بناء على إذا ما كان "البرنامج التعليمي المناسب" متاحًا هناك.

ماذا تقول المصادر الأخرى

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوضوح على أنه يجب عدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من نظام التعليم العام على أساس الإعاقة. ويجب أن يكونوا قادرين على الوصول إلى المدارس في المجتمعات التي يعيشون فيها، ويجب أن تتسم هذه المدارس بالشمول.

هناك 4 وثائق أخرى لحقوق الإنسان ذات صلة بالتسجيل لكونها تنص على أن جميع الأشخاص لديهم الحق في حماية وممارسة ثقافتهم ودينهم ولغتهم. وهذا يعني أيضًا أن الأطفال يجب أن يكونوا قادرين على التسجيل في المدارس التي توفر التعليم بلغتهم ومعتقداتهم وثقافتهم.

وينص قانون تكافؤ الفرص لعام 1984 *(WA) الصادر عن DDA و WA* على أنه من غير القانوني للمدارس رفض القبول أو الحد من المزايا للطلاب بسبب إعاقتهم. خلال عام 2022، اقترحت مفوضية إصلاح القانون في أستراليا الغربية تغيير *قانون تكافؤ الفرص لعام 1984* (WA) لتوضيح أن التمييز عند تقييم واختيار طلبات الطلاب هو أمر غير قانوني.

أوصت المفوضية الملكية للإعاقة جميع الولايات والأقاليم بتغيير قوانينها لضمان حق الطلاب ذوي الإعاقة في التسجيل في مدارسهم العادية المحلية. والسبب الوحيد الذي قد يجعل المدرسة ترفض التسجيل هو إذا تسبب ذلك في "مشقة لا مبرر لها"، كما هو موضح في DDA.

سؤال

4 . هل يجب تغيير قانون التعليم المدرسي لعام 1999 بحيث يكون هناك حق واضح للطلاب ذوي الإعاقة في التسجيل في مدرستهم الحكومية المحلية؟

أشياء للتفكير فيها

- انظر إلى القسم 78 من قانون التعليم المدرسي.
- هل تعتقد أن القيود المفروضة على التسجيل تشكل عوائق أمام الوصول والدمج؟
- هل تعتقد أن الأطفال ذوي الإعاقة يجب أن يكون لهم الحق في القدرة على التسجيل في مدرسة غير حكومية تعكس معتقداتهم أو دينهم أو لغتهم؟

المراجع الرئيسية:

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – انظر المادة 24 والتعليق العام رقم 4
- التقرير النهائي لمشروع مفوضية إصلاح القانون في أستراليا الغربية LRCWA 111 - انظر التوصية 58
- التقرير النهائي للمفوضية الملكية للتحقيق في العنف وسوء المعاملة والإهمال واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة - انظر التوصية 7.1
- إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية - انظر المادتين 2 و4.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – انظر المادة 13
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – انظر المادة 18
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية - انظر المادة 14

خيارات المشاركة

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ؟
ينص قانون التعليم المدرسي لعام 1999على أنه يجب تسجيل كل طفل في نوع من البرامج التعليمية لكل سنة من فترة التعليم الإلزامي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التسجيل في مدرسة أو تعليم منزلي أو في السنوات الأخيرة من التعليم الإلزامي، عن طريق التلمذة الصناعية أو التعليم العالي أو دورة التعليم والتدريب المهني أو العمل المعتمد. ومع ذلك، لا يسمح قانون التعليم المدرسي لعام 1999 للطفل بالتسجيل في كل من التعليم المنزلي والمدرسة في نفس الوقت أو التسجيل بدوام جزئي.

وتنص المادة 23 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999 على أن الحضور إلى المدرسة يجب أن يكون بدوام كامل ما لم يتخذ المدير والوالد/ ة ترتيباً خاصاً بموجب القسم 24. وينطبق هذا الشرط بدوام كامل أيضا على الطلاب الذين يختارون القيام بتدريب مهني أو تعليم عال في سنواتهم النهائية.

ماذا تقول المصادر الأخرى
تنطوي فكرة خيارات التعلم المرنة للطلاب ذوي الإعاقة على بعض التعقيد. وتظهر العديد من التقارير والاستفسارات الحاجة إلى وجود ترتيبات تعلم مرنة.

في مارس/ آذار 2024، أصدرت اللجنة الدائمة للتعليم والصحة في برلمان أستراليا الغربية تقريرًا بعنوان *نوع مختلف من التألق (A Different Kind of Brilliance): تقرير التحقيق في دعم الأطفال والشباب المصابين بالتوحد في المدارس*. وأوضح التحقيق أن الترتيبات المرنة للطلاب المصابين بالتوحد يمكن أن تساعدهم على الاستمرار في المشاركة في التعليم. ومع ذلك، فإن العديد من المدارس إما غير راغبة في النظر في هذه الترتيبات أو غير متأكدة من سلطتها للموافقة عليها. وأوصى التقرير بتزويد المدارس بمبادئ توجيهية واضحة بشأن الموافقة على الحضور المرن وأعباء المواد الدراسية للطلاب المصابين بالتوحد الذين يحتاجون إليها.

في أغسطس/ آب 2023، أصدرت لجنة مراجع التعليم والتوظيف (Education and Employment References Committee) التابعة للبرلمان الأسترالي تقريرًا بعنوان *الاتجاه الوطني لرفض المدرسة والقضايا ذات الصلة (The National Trend of School Refusal and Related Issues)*. وجد التقرير أن رفض المدرسة، والذي يطلق عليه أيضا "المدرسة لا تستطيع" هو الأكثر شيوعًا بين الطلاب ذوي الإعاقة. وأوصت اللجنة بأن تجد سلطات التعليم في الولايات والأقاليم والمدارس غير الحكومية سبلاً لجعل التعليم أكثر مرونة. وشملت التوصيات جعل المدارس العادية أكثر قدرة على التكيف وتسهيل حصول الطلاب الذين يواجهون رفضًا للمدرسة على التعليم عن بُعد والتعليم المنزلي.

لدى كل من البرتغال وإيطاليا قوانين تسمح بالجدول الزمني كشكل من أشكال التعديل كجزء من خطط التعليم الفردية للطلاب ذوي الإعاقة. وهذه التعديلات هي لفترات محددة فقط وتخضع للمراجعة والإشراف بشكل إلزامي.

من الضروري ملاحظة أنه في حين أن المرونة يمكن أن تكون مفيدة، إلا أنها قد تكون محفوفة بالمخاطر أيضًا. وقد يتم تشجيع أولياء أمور الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الأكثر تعقيدًا على جعل أطفالهم يقضون وقتًا أقل في المدرسة لتسهيل الأمور على المدرسة. ولتثبيط ذلك، تنص قوانين نيوزيلندا على أن لجميع الطلاب الحق في الالتحاق بالمدرسة طوال ساعات فتحها.

سؤال

5 . هل يجب أن يوفر قانون التعليم المدرسي لعام 1999 مرونة أكبر في كيفية مشاركة الطلاب في التعليم؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يجب أن يبدو هذا؟

أشياء للتفكير فيها

- انظر إلى الأقسام 9 و 10 و 11 ب و 23 و 24 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999- هل لديهم أي عوائق أمام الوصول والشمولية؟
- كيف يمكن لزيادة المرونة أن تحسن وصول الأطفال ذوي الإعاقة وإدماجهم؟
- ما هي المخاطر التي تأتي مع المرونة وكيف يمكن حماية الطلاب من المخاطر؟

المراجع الرئيسية:

- تقرير من اللجنة الدائمة للتعليم والصحة (Education and Health Standing Committee) التابعة لبرلمان أستراليا الغربية: *نوع مختلف من التألق (A Different Kind of Brilliance): تقرير التحقيق في دعم الأطفال والشباب المصابين بالتوحد في المدارس (Report of the Inquiry into Support for Autistic Children and Young People in Schools)* - انظر التوصية 14
- تقرير لجنة مراجع التعليم والتوظيف التابعة للبرلمان الأسترالي: *الاتجاه الوطني لرفض الدراسة والقضايا ذات الصلة (The National Trend of School Refusal and Related Issues)* - انظر التوصية 5
- المرسوم بالقانون البرتغالي رقم 2018/54 - انظر المواد 18-28
- القانون الإيطالي رقم 1992/104
- *قانون التعليم والتدريب لعام 2020* (نيوزيلندا) - انظر القسم 33

3 . الحياة المدرسية

الأدوار والمسؤوليات

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ؟

يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 وظائف وأدوار ومسؤوليات مختلفة لمختلف الأشخاص والمجموعات للمشاركة في التعليم. وفيما يلي ملخص لذلك:

وزير التعليم

- لدى الوزير العديد من المسؤوليات في جميع أجزاء القانون، مع صلاحيات رئيسية في القسم 216 وأمثلة رئيسية أخرى في الأقسام 11M و 54 و 55 و 153 و 159 و 168 و 201 و 222 و 223 و 231 من قانون التعليم المدرسي
- وتشمل الأدوار الهامة إنشاء المدارس وإغلاقها، ووضع معايير للمدارس غير الحكومية، ومراجعة بعض القرارات، ومنح المدارس إعفاءات من قوانين القانون.

الرئيس التنفيذي (مدير عام دائرة التعليم)

- تم تحديد الوظائف الرئيسية للرئيس التنفيذي في القسم 61، مع أمثلة رئيسية أخرى في الأقسام 46-53 و 83 و 84 و 85 و 94 و 158-166 و 232 و 233 من قانون التعليم المدرسي
- وتشمل الأدوار الهامة وضع معايير الرعاية والتعليم التعليمي في المدارس الحكومية، والإشراف على التعليم المنزلي، وتحديد وإلغاء التسجيل في ظروف معينة، وتحديد حالات الاستبعاد، والإشراف على تسجيل المدارس غير الحكومية.

مديري المدارس

- تتمثل الصلاحيات والمسؤوليات الرئيسية لجميع مديري المدارس في إدارة عملية التسجيل وترتيبات الحضور (انظر الأقسام 19-21 و 24 و 26 و 28 من قانون التعليم المدرسي)

- يتحمل مديرو المدارس الحكومية مسؤوليات موضحة في القسم 63 والتي تشمل توفير القيادة، وضمان سلامة ورفاهية الطلاب، والعمل مع مجلس المدرسة والموظفين لوضع خطط مدرسية، وتشجيع التدريس المبتكر وتحديد محتوى وتنفيذ برنامج تعليمي للطفل ذي الإعاقة.

المعلمون في المدارس الحكومية

- أدوار المعلمين موضحة في القسم 64 من قانون التعليم المدرسي.
- تلقى على عاتقهم مسؤولية تعزيز التعلم وإعطاء التعليمات وفقًا للمناهج الدراسية ومعايير الرئيس التنفيذي وخطة المدرسة.

المجالس المدرسية

- ترد الأدوار الرئيسية للمجالس المدرسية في القسم 128 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999(انظر أيضًا الأقسام 124-140)
- المساعدة في تخطيط أهداف المدرسة وأولوياتها ومواردها المالية وتقييم أداء المدرسة.

جمعيات الآباء والمواطنين

- ترد الأدوار الرئيسية للآباء وجمعيات المواطنين في القسم 143 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999(انظر أيضًا الأقسام 141-149)
- تعزيز اهتمامات المدرسة من خلال تعزيز التعاون بين أولياء الأمور والمعلمين والطلاب والمجتمع، وتشجيع اهتمام المجتمع بالتعليم.

أعضاء هيئة التدريس في رياض الأطفال المجتمعية

- يتم توضيح أدوارهم في القسم 205 من قانون التعليم المدرسي
- تولي مسؤولية تعزيز التعلم وإعطاء التعليمات

يسمح قانون التعليم المدرسي لعام 1999 أيضا بتفويض بعض هذه الواجبات، على النحو المبين في الأقسام 224 و 225 و 230.

لم تتطرق أي من الوظائف في قانون التعليم المدرسي لعام 1999على وجه التحديد للدمج أو إمكانية الوصول. وفي تفاصيل قانون التعليم المدرسي، هناك بعض المسؤولية التي تقع على عاتق مديري المدارس للنظر في احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة (انظر القسم 73). ويتم التناقش في هذه المسألة خلال الموضوع التالي من ورقة المناقشة. ولا توجد مسؤوليات على الرئيس التنفيذي أو الوزير للدعم الفردي للطلاب ذوي الإعاقة أو لجعل المدارس متاحة وشاملة على نطاق واسع.

ماذا تقول المصادر الأخرى

لدى الولايات والأقاليم الأسترالية الأخرى أدوار مماثلة ولا تذكر على وجه التحديد الإدماج أو إمكانية الوصول على أنها مسؤولية صريحة لأي شخص. ومع ذلك، في العديد من الولايات والأقاليم الأخرى، وتتضمن قوانينها أشياء ومبادئ حول الدمج. وهذا يعني أن كل من يعمل بموجب هذه القوانين يجب أن يتبع الأهداف والمبادئ عند أداء أدواره بموجب القوانين.

سؤال

6 . هل يجب إجراء أي تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا الأمر؟

أشياء للتفكير فيها

- انظر إلى الأقسام 61 و 63 و 64 و 128 و 143 و 205 و 216 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999- هل يجب أن يكون لأي من الأدوار واجب بشأن الوصول والشمولية؟
- هل هناك أي أدوار أو مسؤوليات أو وظائف مفقودة من قانون التعليم المدرسي لعام 1999؟

المراجع الرئيسية:

- لا يوجد

الحق في التعديلات والتعلم في نفس الفصل الدراسي

"التعديل المعقول" أو "التعديل" يعني إجراء تغييرات حتى يتمكن الأشخاص ذوو الاحتياجات المختلفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، من المشاركة بسهولة مثل الآخرين. وقد ينطوي ذلك على تغيير كيفية القيام بالأشياء أو البيئة بحيث يمكن لشخص ذي إعاقة استخدام الخدمة تمامًا مثل أي شخص آخر.

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ؟

لا يمنح قانون التعليم المدرسي لعام 1999 الطلاب ذوي الإعاقة حقا صريحًا في التعديل أو التعلم في نفس الفصل الدراسي مثل أقرانهم.

ومع ذلك، هناك قسم واحد (القسم 73) يحدد عملية محدودة لمدير المدرسة لتحديد الاحتياجات الفريدة للطفل المعوق فيما يتعلق بمحتوى البرنامج التعليمي وتنفيذه. وينطبق القسم 73 فقط على الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية وينص على أن المدير يجب أن يتشاور مع ولي الأمر والمعلمين و "إذا كان ذلك مناسبا" ، الطفل. ويتخذ المدير القرار النهائي.

ماذا تقول المصادر الأخرى

تشير منظمة حقوق الإنسان بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) (بما في ذلك التعليق العام رقم 4) إلى:

- للأطفال الحق في التماس تلقي المعلومات وتقديمها بطرق يمكنهم فهمها.
- الدعم الفردي والتعديل هي مسائل ذات أولوية ويجب أن يتاحا بشكل مجاني لجميع مستويات التعليم الإلزامي
- استخدام نقص الموارد و/أو المال لتبرير الفشل في إحراز تقدم نحو التعليم الشامل ينتهك المادة 24 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- في حال عدم القيام بإجراء تعديلات لشخص يحتاج إليها يكون هذا هو التمييز
- يجب أن تتضمن جميع التعديلات عملية تشاور

في أستراليا ، تقول DDA ومعايير الإعاقة للتعليم 2005 (Cth) (DSE) أنه يجب على جميع المدارس إجراء "تعديلات معقولة" للطلاب عند الحاجة لضمان قدرتهم على الوصول إلى الخدمات التي تقدمها المدارس. وأنها لا تضع معايير لتصميم عام.

لدى كل من إقليم العاصمة الأسترالية والإقليم الشمالي تشريع تعليمي ينص صراحة على تعديلات معقولة.

وكانت هناك عدة توصيات قد صدرت مؤخرًا تتعلق بالتعديلات:

- يجب أن يكون لدى أستراليا (من خلال DDA) وغرب أستراليا WA (من خلال *قانون تكافؤ الفرص لعام 1984*) واجب مستقل لإجراء "تعديلات". ويجب أن يكون الاستثناء الوحيد لهذا الواجب عندما يخلق "مشقة لا مبرر لها"
- وينبغي أن يكون لدى الولايات والأقاليم قواعد وخطوات واضحة لتحديد التعديلات وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها.

في البرتغال، يجب على المدارس تكييف أساليب التدريس الخاصة بها لدعم جميع الطلاب. ويتضمن ذلك توفير التعديلات للطلاب الذين يحتاجون إليها. وتقرر الفرق متعددة التخصصات، جنبًا إلى جنب مع الطفل وأولياء أمورهم، الدعم الذي يحتاجه كل طالب للمشاركة الكاملة في المدرسة، وبغض النظر عن إعاقته. بالإضافة إلى توفير التعديلات للطلاب الذين يحتاجون إليها، وتنص القوانين البرتغالية أيضًا على أن المدارس يجب أن يكون لديها "تدابير عامة" لجميع الطلاب. وتتعلق "التدابير العامة" بالتأكد من أن التعليم متاح لجميع الطلاب بشكل عام.

كما تنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (والملاحظة العامة رقم 4) على أنه يجب على المدارس اتخاذ تدابير عامة. في سياق نظام التعليم، يتعلق الأمر بالتأكد من أن المباني والمعلومات والاتصالات والمواد التعليمية وطرق التدريس والتقييم متاحة لجميع الطلاب، إلى أقصى حد ممكن، دون الحاجة إلى التكيف الفردي أو "التحديث".

سؤال

7 . هل يجب إجراء أيّ تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 فيما يتعلق بالتعديلات للطلاب ذوي الإعاقة و/أو التدابير العامة؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يجب أن يبدو ؟

أشياء للتفكير فيها

- انظر إلى القسم 73 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999وانظر إلى معايير الإعاقة للتعليم DSE (Cth) 2005
- هل هناك أي شيء يمكن إضافته لتحسين الوصول والشمولية؟
- هل يجب أن تنطبق قوانين التعليم في أستراليا الغربية حول التعديل أو التدابير العامة على جميع المدارس أو المدارس الحكومية فقط؟

المراجع الرئيسية:

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – انظر المادة 24 والتعليق العام رقم 4
- *قانون التعليم لعام 2004* (إقليم العاصمة الأسترالية) - انظر القسم 7 (3)
- *قانون التعليم لعام 2015* (الإقليم الشمالي) - انظر القسم 52
- التقرير النهائي للمفوضية الملكية للتحقيق في العنف وسوء المعاملة والإهمال واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة - انظر التوصيات 4.25 و 4.26 و 7.3 الجزء أ
- التقرير النهائي لمشروع مفوضية إصلاح القانون في أستراليا الغربية (LRCWA 111) - انظر التوصيات 66-68
- المرسوم بالقانون البرتغالي رقم 2018/54 (المادة 28) والقانون 86/46 (المادة 18)

التواصل/ التشاور

يساعد التواصل والتشاور والعمل معًا الأشخاص على فهم بعضهم البعض والنظر في احتياجات وأفكار بعضهم البعض. وفي بعض الأحيان تنص القوانين بوضوح على متى يجب إجراء التشاور. وهذا هو الحال في كثير من الأحيان عندما يكون هناك اختلال في توازن القوى أو عندما يتوقع نتائج أفضل من خلال التواصل أو التشاور الواضح.

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ؟

يحتوي قانون التعليم المدرسي لعام 1999على عدد قليل من الأقسام حول التشاور وقليلاً ما يتضمن ذكر الطلاب. وينص القسم 73 على أنه يجب على مديري المدارس التحدث مع الطلاب "إذا كان ذلك مناسبًا". ومع ذلك، فإنه لا يوضح كيفية تحديد ما هو مناسب أو ما يجب أن ينطوي عليه التحدث إلى الطلاب.

ماذا تقول المصادر الأخرى

بموجب التزامات أستراليا الدولية في مجال حقوق الإنسان، تنص كل من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) على أن للأطفال الحق في مشاركة آرائهم حول الأشياء التي تؤثر عليهم وأنه ينبغي إعطاء آرائهم الاعتبار الواجب. ويتم تحديد "الترجيح الواجب" من خلال النظر في سنهم ونضجهم. وتضيف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) أن الطلاب ذوي الإعاقة يجب أن يحصلوا على المساعدة المناسبة لتحقيق هذا الأمر.

وأوصت كل من الحكومة الأسترالية والمفوضية الملكية للإعاقة بإدخال تحسينات على التشاور في المدارس الأسترالية. وتأتي التوصيات بغرض إجراء تغييرات على معايير الإعاقة للتعليم DSE (Cth) 2005، إلا أنه لم يتم اتخاذ إجراء بشأنها بعد. على الرغم من أن التوصيات الخاصة بـ DSE، إلا أنه يمكن للولايات والأقاليم اختيار تطبيقها في قوانينها الخاصة. وتشمل التوصيات ما يلي:

- وضع مبادئ لكيفية التشاور مع الطلاب وأسرهم
- التأكد من أن إمكانية مشاركة الطلاب ذوي الإعاقة على أكمل وجه ممكن في القرارات المتعلقة ببرامجهم التعليمية والتعديلات التي يتطلبونها
- يحق للآباء ومقدمي الرعاية للطلاب ذوي الإعاقة الحصول على مساعدة من المدارس أو مديري المدارس بشأن القرارات المتعلقة بالتعديلات على مستوى المدرسة للمرافق والممارسات في الصف حيث تؤثر على الطلاب ذوي الإعاقة.

خلال عام 2016 ، قدمت لجنة مراجع التعليم والتوظيف في مجلس الشيوخ الأسترالي تقريرًا عن مستويات الوصول والتحصيل للطلاب ذوي الإعاقة في النظام المدرسي. وأوصت اللجنة بإشراك الطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم في وضع الخطة التعليمية لأطفالهم، وينبغي أن تكون هناك آليات لتشجيع المشاركة المستمرة الهادفة للآباء.

سؤال

8 . هل يجب إجراء أي تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 فيما يتعلق بواجبات التواصل والتشاور و/ أو التعاون مع الطلاب ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم. إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو الأمر؟

أشياء للتفكير فيها

- ما الذي يساعد على إنجاح التواصل والتعاون؟
- هل يجب على المدارس دعم الطلاب ذوي الإعاقة لمشاركة آرائهم؟ هل لديك أي أفكار حول كيفية القيام بذلك بشكل جيد؟
- هل يجب على المدارس دعم أولياء الأمور ذوي الإعاقة لمشاركة آرائهم؟ هل لديك أي أفكار حول كيفية القيام بذلك بشكل جيد؟
- قد ترغب في التفكير فيما إذا كانت التغييرات التي تريدها يجب أن تكون جميعها في قانون التعليم المدرسي لعام 1999 أو ما إذا كان بعضها قد يكون أكثر ملائمة للوائح.

المراجع الرئيسية:

- التقرير النهائي لعام 2020 مراجعة معايير الإعاقة في التعليم 2005 - انظر التوصية 2
- التقرير النهائي للمفوضية الملكية للتحقيق في العنف وإساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة وإهمالهم واستغلالهم - انظر التوصية 7.6
- تقرير لجنة مراجع التعليم والتوظيف في مجلس الشيوخ: الوصول إلى التعلم الحقيقي: تأثير السياسة والتمويل والثقافة على الطلاب ذوي الإعاقة - انظر التوصية 9

4 . عندما لا تسير الأمور في المدرسة بشكل جيد

الانضباط وتعليق الدراسة والاستثناءات

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999؟

تغطي الأقسام 88-96 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999 انتهاكات الانضباط المدرسي والتعليق والاستبعاد ومراجعة القرارات. وتنطبق هذه الأقسام على المدارس الحكومية فقط.

والمصطلح الرئيسي هو "خرق الانضباط المدرسي"، والذي يعرف بأنه أي فعل أو إغفال من شأنه إضعاف النظام الجيد للمدرسة.

لا يأخذ التعريف في الاعتبار إذا ما كان الطالب يعاني من إعاقة، أو السبب في سلوكه أو إذا كانت المدرسة تعمل مع الطالب لتجنب "خرق الانضباط المدرسي" من خلال وضع خطة دعم واتباعها.

ماذا تقول المصادر الأخرى

يعد الانضباط للطلاب ذوي الإعاقة أمرًا معقدًا. هذا وقد وجدت المفوضية الملكية للإعاقة أن المعلمين وموظفي المدارس في جميع أنحاء أستراليا يمكنهم رؤية السلوكيات المتعلقة بالإعاقة على أن الطلاب يتعمدون الإزعاج. في هذه الحالات، غالبًا ما يعتقد الطلاب أو الأسرة أن السلوك كان علامة على أن الطالب قد أسيء فهمه، أو أنه بمثابة تصرف يائس بسبب نقص الدعم أو الحاجة إلى إجراء تعديلات مختلفة لجعله أكثر راحة.

تنص التزامات حقوق الإنسان بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) على ما يلي:

- لا يمكن للمدارس معاقبة الطالب بسبب إعاقته
- وينبغي أن تكون مصالح الطفل الفضلى شاغلاً رئيسيًا في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال.

ينص كل من قانون DDA *وقانون تكافؤ الفرص لعام 1984* في أستراليا الغربية (WA) إنه من غير القانوني للمدارس التمييز ضد الطالب على أساس الإعاقة عن طريق طرد الطالب أو تعريضه لأي ضرر آخر.

كان هناك انتقاد بأن عمليات الاستبعاد وتعليق الدراسة في أستراليا تتعارض مع التزاماتنا في مجال حقوق الإنسان، كما يتضح من:

- التمثيل المفرط للطلاب ذوي الإعاقة الذين يتم استبعادهم من المدارس، مما يرقى إلى الحرمان من الوصول إلى التعليم.
- حقيقة أن استبعاد الأطفال من المدرسة نادرًا ما يكون "في مصلحة الطفل الفضلى".

أوصت المفوضية الملكية للإعاقة بأن تتأكد الولايات والأقاليم مما يلي:

- أن يكون استبعاد الطلاب ذوي الإعاقة هو الملاذ الأخير
- أن يتم الاستعانة بالاستبعاد فقط عندما يكون هناك خطر حدوث ضرر جسيم
- يجب على قرارات الاستبعاد النظر في إعاقة الطالب
- قبل استبعاد الطالب، يتم اتخاذ خطوات معينة بما في ذلك التشاور بشأن خطة السلوك الفردي والتعديلات المعقولة.

لدى فيكتوريا أوامر وزارية صادرة بموجب تشريعاتها التعليمية التي تتطلب النظر في الإعاقة في المسائل التأديبية. في مارس/ آذار 2024، قدمت كوينزلاند مشاريع قوانين تنص على أنه يجب على المدارس وضع خطط دعم للطلاب ذوي الإعاقة الذين تم تعليق دراستهم أو المعرضين لخطر الاستبعاد.

سؤال

9 . هل يجب إجراء أي تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 فيما يتعلق بالانضباط أو تعليق الدراسة أو الاستثناءات؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدوا؟

أشياء للتفكير فيها

- انظر إلى الأقسام 88-96 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999
- هل يشكل مفهوم "خرق الانضباط المدرسي" عائقًا أمام وصول الطلاب ذوي الإعاقة ودمجهم؟
- إذا لم يتم إعطاء التعديلات والدعم الصحيح للطالب، فقد يشعر بعدم الأمان وعدم الترحيب وعدم الاستقرار وتوصيل ذلك من خلال السلوك. وهل من الصواب أن يتم استبعادهم بسبب سلوكياتهم في هذه الحالات؟

المراجع الرئيسية:

- التقرير النهائي للمفوضية الملكية للتحقيق في العنف وسوء المعاملة والإهمال واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة: المجلد 7 التعليم الشامل والعمل والإسكان ، الجزء أ - انظر القسم 3.3
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل - انظر المواد 2 و3 و28
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - انظر المادتين 7 و15
- DDA - انظر القسم 22
- *قانون تكافؤ الفرص لعام 1984* - انظر المادة 66I
- Down et al, 2024, *ما هو مفقود في الخطابات السياسية حول الاستبعاد المدرسي*, دراسات نقدية في التعليم
- التقرير النهائي للمفوضية الملكية للتحقيق في العنف وإساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة وإهمالهم واستغلالهم - انظر التوصية 7.2
- الأمر الوزاري رقم 1125 الصادر بموجب قانون إصلاح التعليم والتدريب لعام 2006 (فيكتوريا)
- التعليم (أحكام عامة) ومشروع قانون تعديل التشريعات الأخرى لعام 2024 (كوينزلاند) - انظر البند 94

الممارسات التقييدية

الممارسات التقييدية هي الإجراءات أو التدخلات التي تحد من حرية الشخص أو تتحكم في سلوكه. وتستخدم الممارسات التقييدية أحيانا ردًا على انتهاكات الانضباط أو للحفاظ على النظام. ويمكن أن تشمل أشياء مثل:

- التقييد الجسدي: الإمساك بحركة شخص ما أو منعها
- ضبط النفس الكيميائي: استخدام الدواء لتخدير شخص ما
- ضبط النفس الميكانيكي: استخدام أجهزة مثل الأشرطة أو الأحزمة لتقييد الحركة أو أخذ جهاز اتصال بعيدًا عن شخص ما

- العزلة: عزل شخص في غرفة أو مكان لا يمكنه مغادرته
- ضبط النفس البيئي: تغيير البيئة للحد من حركة الشخص أو أنشطته، مثل غلق الأبواب أو إزالة مساعدات الحركة
- النفسية الاجتماعية: إخبار شخص ما أنه غير قادر على فعل شيء ما، دون محاولة إجراء تعديل.

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ؟

ترد صلاحيات استخدام بعض الممارسات التقييدية في اللوائح التي تندرج تحت قانون التعليم المدرسي.

تنص اللائحة 38 من لوائح التعليم المدرسي لعام 2000 على أنه يمكن لموظفي المدارس الحكومية اتخاذ إجراءات معقولة ضد الطالب أو ممتلكاته، بما في ذلك الاتصال الجسدي لأي من الأسباب التالية:

- إدارة أو رعاية الطالب
- الحفاظ على النظام أو استعادته
- منع شخص ما من إيذاء شخص آخر من إتلاف الممتلكات

تنطبق هذه اللائحة فقط على المدارس الحكومية.

ماذا تقول المصادر الأخرى

وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فإن جميع الأطفال لديهم الحق في الحرية والحماية من الأذى الجسدي أو العقلي. وتضيف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنه لا ينبغي أن تسلب حرية الأطفال ذوي الإعاقة دون سبب وجيه. وإن مجرد وجود إعاقة لا يعد سببًا وجيهًا لسلب حرية شخص ما. ويحق لكل شخص من ذوي الإعاقة أن يحظى بالاحترام وأن تعامل سلامته البدنية والعقلية على قدم المساواة مع أي شخص آخر.

ولا يغطي قانون التنمية الإنمائي وقانون تسوية المنازعات الممارسات التقييدية.

وأوصت المفوضية الملكية المعنية بالإعاقة بما يلي:

- يجب أن يكون هناك الكثير من القواعد حول الممارسات التقييدية بما في ذلك عدم استخدامها إلا عندما يكون هناك خطر جسيم من الضرر وفقط كملاذ أخير بعد تجربة استراتيجيات أخرى ولأقصر وقت وأقل قيود ممكنة
- وينبغي مراجعة أي استخدام للممارسات التقييدية ورصده بشكل مستقل.
- يجب حظر استخدام بعض أشكال الممارسات المقيدة من قبل المدارس.
- يجب جمع البيانات حول استخدام الممارسات التقييدية.
- وينبغي أن تكون هناك أهداف للحد من استخدام الممارسات التقييدية والقضاء عليه في نهاية المطاف.

كما أوصت استفسارات مهمة أخرى في أستراليا بإنهاء الممارسات التقييدية في المدارس.

سؤال

10 هل يجب إجراء أي تغييرات على قانون (أو لوائح) التعليم المدرسي فيما يتعلق بالممارسات التقييدية؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا الأمر؟

أشياء للتفكير فيها

- انظر إلى اللائحة 38 من لوائح التعليم المدرسي لعام 2000
- تنص الإجراءات وسياسة سلوكيات الطلاب في المدارس العامة التابعة لدائرة التعليم إنه يجب استخدام ضبط الجسدي فقط للحد الأدنى من الوقت اللازم للطالب للتعافي إلى السلوك الذي قد تنجح فيه الاستراتيجيات الأقل تقييدا. وتنص السياسات أيضا على أنه يجب محاولة خفض التصعيد لفترة زمنية معقولة قبل الانخراط في استراتيجيات تقييدية. هل تعتقد أن بعض هذا يجب أن يكون أيضا في قانون التعليم المدرسي؟

المراجع الرئيسية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل - انظر المادتين 19 و37
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - انظر المادتين 14 و17
- التقرير النهائي للمفوضية الملكية للإعاقة للتحقيق في العنف وإساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة وإهمالهم واستغلالهم - انظر التوصيات 6.35 و 6.36 و 6.39 و 6.40
- تقرير لجنة مراجع التعليم والتوظيف في مجلس الشيوخ: الوصول إلى التعلم الحقيقي: تأثير السياسة والتمويل والثقافة على الطلاب ذوي الإعاقة - انظر التوصية 10

اللجنة الاستشارية للإعاقة واللجنة الاستشارية للانضباط

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ؟

يشكل قانون التعليم المدرسي لعام 1999 لجنتين مختلفتين للنظر في حالات الاستبعاد في المدارس الحكومية. ويقوم هؤلاء بفحص كل حالة وتقديم توصية إلى الرئيس التنفيذي. ومع ذلك، لا يتعين على الرئيس التنفيذي اتباع التوصية.

يمكن استبعاد الطلاب من المدارس الحكومية إذا كان سلوكهم يستوفي المعايير في:

- القسم 91 (أ) - إذا كانوا قد أثروا سلبًا أو هددوا شخصًا أو أضروا بالممتلكات
- القسم 91 (ب) - إذا عطلوا تعلم الطلاب الآخرين

اللجنة الاستشارية للإعاقة

وفقًا للمادة 87، يجب تشكيل لجنة استشارية للإعاقة عندما يوصى باستبعاد طالب من ذوي الإعاقة (على النحو المحدد في قانون التعليم المدرسي) بموجب القسم 91 (ب).

اللجنة الاستشارية للانضباط

وفقًا للقسم 92، يتم تشكيل لجان استشارية للانضباط للطلاب غير ذوي الإعاقة الذين يوصى باستبعادهم بموجب القسم 91 (أ) أو 91 (ب).

هناك فجوة ملحوظة تتمثل في أن الطلاب ذوي الإعاقة، الذين تم استبعادهم بموجب القسم 91 (أ)، لا يحق لهم الانضمام إلى اللجنة الاستشارية للإعاقة أو عملية اللجنة الاستشارية للانضباط.

ماذا تقول المصادر الأخرى

تنطبق الفجوة في استخدام اللجان فقط على قانون التعليم المدرسي، لذا فإن ما تفعله الأماكن الأخرى لا علاقة له بهذه المسألة.

سؤال

11 هل يجب إجراء أي تغييرات على أقسام اللجنة الاستشارية للإعاقة و/ أو اللجنة الاستشارية للانضباط في قانون التعليم المدرسي لعام 1999؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو؟

أشياء للتفكير فيها

- انظر إلى الأقسام 87 و 91 و 92 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999.
- كيف يمكن تغيير اللجان لتحسين الوصول والإدماج للطلاب ذوي الإعاقة؟
- كما أشرنا سابقًا، هناك بعض الأماكن لا تضع تعريفًا للإعاقة وتشير بدلاً من ذلك إلى التنوع، وأن جميع الطلاب مختلفون ولديهم احتياجات مختلفة ويجب على المدارس مراعاتها والتكيف معها. ويمكن تطبيق هذا المفهوم أيضًا على هذه اللجان.

المراجع الرئيسية:

- لا يوجد

النزاعات والشكاوى

ماذا يتضمن قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ؟
القسم 118 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999هو القسم الرئيسي الذي يتعامل مع النزاعات والشكاوى، وينطبق على المدارس الحكومية فقط. وينص القسم 118 فقط وهو صغير على أنه يمكن وضع اللوائح لتوفير طريقة للتعامل مع النزاعات والشكاوى حول توفير التعليم أو سلوك أحد أعضاء هيئة التدريس.

ماذا تقول المصادر الأخرى
ينص التعليق العام رقم 4 على المادة 24 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) على أنه يجب أن تكون هناك طرق مستقلة وفعالة ويمكن الوصول إليها وشفافة وآمنة وقابلة للتنفيذ للتعامل مع الشكاوى والقضايا القانونية في القضايا المتعلقة بالحق في التعليم. وتنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التماس المعلومات وتلقيها وتقديمها بطرق يمكنهم فهمها، وتلقي الدعم للمشاركة الكاملة في العمليات التي تؤثر على حياتهم، ولهم ولأسرهم الحق للدفاع عن حقوقهم الإنسانية.

قدمت المفوضية الملكية للإعاقة عدة توصيات حول الشكاوى والنزاعات، بما في ذلك:

- ينبغي على حكومات الولايات والأقاليم إنشاء أو توسيع المكاتب التي تتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمدارس للمساعدة في حل الشكاوى، لا سيما في الحالات التي يكون فيها الطالب من ذوي الإعاقة. وينبغي أن تكون هذه المكاتب منفصلة عن المدارس ويجب أن:
  - تقوم بتزويد الطلاب وأولياء الأمور بمعلومات حول حقوقهم وخياراتهم
  - تقوم بإجراء المصالحات وربط العائلات بدعم الإعاقة
  - تقوم بتحقيق رسمي إذا كانت الشكوى خطيرة أو مشكلة نظامية
  - وعندما يتعذر حل الشكوى، تساعد في إحالتها إلى هيئة مستقلة
  - تساعد في تحليل الشكاوى والإبلاغ عن كيفية تحسين نظام التعليم
  - تعمل مع مديري المدارس لضمان تركيز سياسات المدرسة على الطلاب، وإمكانية الوصول إليها، وأن تكون فعالة ، وآمنة، ومستنيرة بالصدمات، ومناسبة ثقافيا
- ويجب أن تتضمن معايير الإعاقة للتعليم 2005 (DSE) (Cth) واجبات وتدابير جديدة للتعامل مع الشكاوى للتأكد من أن العملية تركز على الطالب، ويمكن الوصول إليها، وأن تكون فعالة، وآمنة، ومستنيرة بالصدمات، ومناسبة ثقافيا. ويجب أن تنطبق هذه القواعد على جميع المدارس، بما في ذلك المدارس غير الحكومية، لمراقبة إنفاذ الامتثال.

أوصت مراجعة عام 2020 للتعليم المدرسي لذوي الإعاقة بتغيير التعليم المدرسي لذوي الإعاقة ليشمل مبادئ حول عملية معالجة الشكاوى.

سؤال
12. هل يجب تغيير قانون التعليم المدرسي لعام 1999 بحيث يتم التعامل مع الشكاوى بطريقة مختلفة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يجب أن يبدو هذا؟

أشياء للتفكير فيها
- انظر إلى القسم 118 من قانون التعليم المدرسي لعام 1999 ؟
- كيف تبدو عملية التعامل مع الشكاوى الجيدة، وكيف يجب أن تبدو؟
- يحتوي قانون التعليم المدرسي لعام 1999على قدر صغير من التفاصيل حول التعامل مع الشكاوى. وهل تعتقد أنه ينبغي توسيعه ليشمل بعض الاقتراحات التي قدمتها المفوضية الملكية للإعاقة أو مراجعة التعليم المدرسي لذوي الإعاقة DSE ؟

المراجع الرئيسية:

- التقرير النهائي للمفوضية الملكية للتحقيق في العنف وإساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة وإهمالهم واستغلالهم - انظر التوصية 7.10.

التأكد من استمرارنا في التحسين

تدور جميع القضايا والأسئلة الواردة في هذه الوثيقة حول أفكار لإجراء تغييرات على قانون التعليم المدرسي لعام 1999 لتحسين وصول الأطفال والشباب ذوي الإعاقة.

السؤال الأخير من ورقة المناقشة هذه هو معرفة إذا ما كانت لديك أي أفكار لتغيير قانون التعليم المدرسي لعام 1999بطريقة يمكن أن تساعدنا في معرفة إذا ما كنا نلمس تحسنًا فعليًا أم لا.

سؤال

13مع وضع كل التغييرات التي اقترحتها في الاعتبار، كيف يمكن للحكومة مراقبة ما يحدث وإظهار أن الأمور تتحسن؟

أشياء للتفكير فيها

- قد ترغب في التفكير في أشياء مثل جمع البيانات والمساءلة وإعداد التقارير.

المراجع الرئيسية:

- لا يوجد

الملاحق أ

المصطلحات الرئيسية والمختصرات

CRC - اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

CRPD - اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Cth - الكومنولث (أستراليا)

DDA - *قانون التمييز على أساس الإعاقة لعام 1992* (Cth)

DSE - معايير الإعاقة للتعليم 2005 (Cth)

LRCWA - مفوضية إصلاح القانون في أستراليا الغربية

SE- *قانون التعليم المدرسي لعام 1999لعام 1999*

WA - أستراليا الغربية